

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأدونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

جميل محادين ، ناجي الزعبي ، د. محمد الطراونة ، ياسر الشبلي

المميز ز :-

/وكيله المحامي

المميز ز ضده :-

الحقوق العام

بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ في القضية رقم (٢٠١٣/١٨٦) المتضمن ما يلي :-

عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنايتي هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ عقوبات مكررة أربع مرات، وهتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٧ عقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر:-

١- معاقبة المجرم جناية هناك العرض خلافاً لأحكام

المادة ١/٢٩٨ عقوبات مكررة أربع مرات والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات والرسوم عن كل جرم.

٢- معاقبة المجرم جناية هناك العرض خلافاً لأحكام

المادة ٢٩٧ عقوبات والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوباً له مدة التوقيف.

٣- عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المطعون

فيه للأسباب التالية:-

١- إن التحقيقات التي أجريت أمام شرطة حماية الأسرة قد أخذت بعد أن تعرض المميز للضرب والتعذيب النفسي والجسدي.

٢- إن تقرير الطبيب الشرعي أثبت أن المميز قد تعرض للضرب وأن هناك آثار متفرقة على أنحاء جسمه مما يعني أن المميز قد تعرض للضرب والتعذيب وأنه لم يدع بإفادته المنسوبة إليه بطوعه واختياره.

٣- إن الفاصل في البيئة المقدمة تقرير الطب الشرعي الصادر بحق المشتكية والمبين فيه خلو جسمها من أية آثار لشدة أو عنف وإن غشاء البكارة سليم كما أن المنطقة الشرجية خالية من الإصابات وعضلة الشرج والمنعكس الشرجي ضمن الحدود الطبيعية وفي أن المسحات الشرجية والمهبلية ومن باطن الفم وكذلك المسحات المهبلية المطلوبة ومن بين الشفرتين ومن العانة تبين عدم وجود حيوانات منوية أو آثار لحيوانات منوية تعود للمتهم المميز.

٤- أخطأت المحكمة بعدم الأخذ بالتناقضات الواردة بين التقارير الطبية وبين إفادة المشتكية وإفادة المتهم.

٥- إن تناقضات كثيرة وردت بأقوال المشتكية أمام الشرطة وأمام المدعي العام مما يلقي شكاً كثيفاً حول هذه القضية.

٦- لقد ذكر الشاهد أنه والمميز تعرض للضرب لدى الشرطة.

٧- إن محكمة الجنايات وفي جلسة ٢٠١٣/٢/١٣ قد خالفت الأصول بعدم إفهام المميز بأن من حقه توكيل محامي للدفاع عنه.

٨- إن عمر المشتكية بتاريخ ادعائها كان عمرها ١٥ سنة و ٦ أشهر و ١٨ يوماً وإن محكمة الجنايات الكبرى عند إصدار قرارها المطعون فيه لم تأخذ بعين الاعتبار ما ورد في المبدأ التمييزي رقم (٢٠٠٩/١٩٩٨) تاريخ ٢٠١٠/٥/٥ تمييز جزاء والذي ورد في الفقرة الأولى منه ما يلي : " ١- إذا كان ما قام به المتهم من النوم خلف المجني عليها وعبطها بيديه وضم جسمها إلى جسمه من الأمام وتحريكه لجسمه عليها كان برضا المشتكية وموافقتها بدون أي عنف وأن المشتكية تجاوزت سن الحماية القانونية على اعتبار أن عمرها يزيد على خمسة عشر عاماً فإن الحكم بإعلان عدم مسؤولية المتهم عن جناية هناك العرض واقع في محله".

٩- إن محكمة الجنايات الكبرى قد خالفت القانون ولم تبذل الجهد لجلب المشتكية وسماع أقوالها بمجرد ورود مشروحات تفيد بعدم العثور عليها مع أنها في بيت أهلها حيث استلمها والدها من حماية الأسرة وتم تغيبها عن المثل أمام المحكمة حتى لا تقع في تناقض يخالف ما ورد بأقوالها لدى حماية الأسرة مع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد بشهادة والدها وأخواتها من أن المشتكية في مستشفى الأمير هاشم العسكري في الزرقاء.

ولم يكن من المتعذر على محكمة الجنايات الكبرى إحضارها مع العلم أن المميز بوساطة وكيله أحضر مشروحات من المستشفى المذكور تفيد بعدم وجودها في المستشفى وهذه المشروحات مبرزة في ملف القضية مما يدعم أن ذوي المشتكية قصدوا منعها من المثل أمام المحكمة حتى لا تدلي بأقوال تخالف إفادتها السابقة مما حرم المميز من مناقشتها بأقوالها وبيان كذب وعدم مصداقية هذه الأقوال.

١٠- لم تعلل محكمة الجنايات قرارها المطعون فيه تعليلاً سائغاً ومقبولاً ومنسجماً مع مبادئ وحكم القانون.

١١- أقوال المشتكية ناقضت شهادات والدها وشقيقاتها فقد ذكرت المشتكية أنها نامت في بيت المشتكى عليه بينما ذكر والدها وشقيقاتها أنه لم يسبق لها أن نامت خارج المنزل.

بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعته الخطية انتهى فيها بطلب قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار

المميز.

الق

رار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم المحكمة عن التهم التالية:-

- ١- جناية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٨ عقوبات مكررة أربع مرات.
- ٢- جناية هتك العرض طبقاً للمادة ٢٩٧ عقوبات.

تتلخص وقائع هذه الدعوى وكما وردت بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليها (مواليد ١٩٩٧/٣/٢٢) تعرف المتهم من السابق وكانا يتبادلا الاتصالات الهاتفية وفي شهر أيلول من عام ٢٠١٢ اصطحب المتهم المجني عليها بمركبته وتوجه بها إلى شارع فرعي وقام بإخراج قضيبيته المنتصب وقامت المجني عليها بمص قضيبيته إلى أن استمنى على محرمة فاين وكرر فعلته السابقة مع المجني عليها حتى بلغ مجموعها (أربع مرات) وفي كل مرة يقوم بإخراج قضيبيته وتقوم المجني عليها بمصه إلى أن يستمني، وفي شهر تشرين أول من عام ٢٠١٢ اصطحبها المتهم إلى منزله وهناك قدم لها المشروبات الكحولية وأحست بدوخة واستغل المتهم ذلك وعدم قدرتها على المقاومة وشلحها ملابسها وشلح هو ملابسها وادخل قضيبيته في مؤخرتها وبعدها نتيجة لوجود صور للمجني عليها بحوزة المتهم اخذ يهددها بنشر تلك الصور ويطلب مقابلتها بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١١ اتصل بها هاتفياً وطلب منها الخروج معه وهددها باطلاع ذويها على صورها واستجابت له وركبت معه وبرفقته الشاهد ابن عم المتهم والقي القبض عليهم وبالنسبة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى حسبما هو وارد في محاضرها وبعد سماعها للبيانات المقدمة أصدرت قرارها المميز بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ حيث اعتنقت الوقائع التالية:-

بأن المجني عليها وهي من مواليد ١٩٩٧/٣/٢٢ كانت قد تعرفت على المتهم قبل واقعة هذه القضية بحوالي ستة أشهر بعد أن أعطاها رقم هاتفه وأصبحت هناك اتصالات متبادلة بينهما، وأنه في الشهر التاسع من عام ٢٠١٢ اتصل المتهم بالمجني عليها وطلب منها أن يقابلها حيث التقى بها وتوجهوا بمركبته إلى شارع الجامعة

وفي شارع فرعي قام بتقبيلها على وجهها ورقبتها وشفتيها وقامت بمص قضيبه وأنزل سائله المنوي على محرمة فاين وكرر هذه العملية بعد ذلك ثلاث مرات برضا المجني عليها، وفي الشهر العاشر من عام ٢٠١٢ اتصل المتهم بالمجني عليها وطلب منها أن تحضر إلى منزله وكان معه مشروبات كحولية حيث حضرت إليه وتناولوا المشروبات الكحولية وأحست بدوخة واستفاقت صباح اليوم التالي وكانت عارية من الملابس وأخبرها المتهم بأنه قام بمجامعتها من الخلف، وفي إحدى المرات وعندما حضرت المجني عليها إلى منزل المتهم بناءً على طلبه قام الشاهد بتصوير المجني عليها بأوضاع مختلفة حيث كانت تنام على جنبها الأيمن على فرشاة أرضية ويقوم المتهم بحضنها من الخلف ويضع رجله فوق رجلها ويده اليسرى على صدرها وصور أخرى، ثم أخذ المتهم يهددها بالصور من أجل إجبارها على أن تخرج معه وبالفعل أخذت المجني عليها تخرج مع المتهم وبتاريخ ٢٠١٢/١٠/١١ اتصل المتهم بالمجني عليها وطلب منها أن ترافقه وبالفعل التقت به وبالشاهد عند كازية عاشور حيث ألقى القبض عليهم وجرت الملاحقة .

وبتطبيق القانون على الوقائع خلصت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن قيام المتهم بتقبيل المجني عليها من فمها ورقبتها وإمساكه بثديها وقيامها بمص قضيبه وتكرار هذه العملية أربع مرات وكذلك قيامه وأثناء سكر المجني عليها بمجامعتها من الخلف وإدخال قضيبه في مؤخرتها إنما تشكل هذه الأفعال كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ و ٢٩٧ عقوبات ذلك أن هذه الأفعال قد استطلت إلى مكان في جسم المجني عليها والتي تعتبر من العورات التي يحرص سائر الناس على سترها والذود عنها وعدم التفريط بها ولا يدخرون وسعاً في صونها والدفاع عنها وأن أفعاله هذه قد بلغت درجة كبيرة من الجسامة والفحش أخلت بعاطفة الحياء العرض لدى المجني عليها. حيث إن يكفي لوقوع الجريمة في هذه الحالة مجرد المساس بالعورة التي يحرص الناس على سترها والحفاظ عليها ويستوي أن يكون ذلك بالقوة أو المباغته ولا فرق في ذلك أن تقع الملامسة والأجسام عارية أو محجوبة بالملابس.

واستناداً لذلك قضت محكمة الجنايات الكبرى:-

وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنايتي هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ عقوبات

مكررة أربع مرات، وهتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٧ عقوبات.
وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وبعد الاستماع لمطالعة المدعي العام والمتهم تقرر
المحكمة ما يلي :-

- ١- معاقبة المجرم
بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام
المادة ١/٢٩٨ عقوبات مكررة أربع مرات والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة لمدة
أربع سنوات والرسوم محسوباً له مدة التوقيف عن كل جرم.
- ٢- معاقبة المجرم
بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام
المادة ٢٩٧ عقوبات والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات
والرسوم محسوباً له مدة التوقيف.
- ٣- عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم لتصبح العقوبة
بحقه هي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم محسوباً له
مدة التوقيف.

لم يرتض المتهم بهذا الحكم فتقدم للطعن فيه لدى محكمتنا وللأسباب المبسطة
في لائحة التمييز والمنوه عنها في مطلع هذا الحكم.

وبردنا على أسباب التمييز :-

وعن السبب التاسع ومفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى لعدم بذل الجهد لجلب
المشتكية وسماع أقوالها.

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وفي جلسة ٢٠١٣/٢/١٩ قررت وعلى
ضوء ما ورد بمشروعات إدارة التنفيذ بعدم العثور تلاوة شهادة الشاهدة
المأخوذة على الصفحات (٦ و٧) تحقيق مدعي عام إربد تمييزها بالمبرز (ن/١).

وبالرجوع لأحكام المادة (١٦٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية نجد إن
المشرع أجاز في حالة تعذر إحضار شاهد أدى شهادة في التحقيقات الأولية بعد حلف
اليمين إلى المحكمة لوفاته أو عجزه أو مرضه أو غيابه عن المملكة أو لأي سبب آخر
ترى المحكمة عدم تمكينها من سماع شهادته أن تأمر بتلاوة إفادته أثناء المحكمة كهيئة في
الدوى.

وحيث إن الشهادة

وهي الشهادة الرئيسية في هذه القضية

لها عنوان واضح وهو إربد الحي الجنوبي قرب المحكمة الشرعية وإن المحكمة استمعت

لشهادة والدها وشقيقتها ولم يثبت للمحكمة أنها غادرت العنوان المذكور

أو البلاد الأمر الذي يستدل منه على أن تلاوة شهادتها المضبوطة لدى المدعي العام

بحجة عدم العثور عليها استناداً إلى كتاب إدارة التنفيذ القضائي مخالفاً لأحكام المادة

(١٦٢) من الأصول الجزائية مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه لورود هذا السبب

عليه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم ودون حاجة لبحث باقي أسباب التمييز

نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء

المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٦ رجب سنة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٦م

عضو _____ و _____ القاضي المتروك

عضو _____ و _____

الرجل موح

رئيس الديوان

دقنق

س.أ.